ج01-03/038(09/24)/04-ص (13764)

الأمـانة العـامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

البيان الصادر عن

الاجتماع الثالث للمجموعة الوزارية المعنية بمتابعة تنفيذ قرار مجلس الجامعة الوزاري
دورة غير عادية رقم 8988 بتاريخ 2024/1/17
حول "دعم جمهورية الصومال الفيدرالية في مواجهة الاعتداء على سيادتها ووحدة أراضيها"
القاهرة: 10 سبتمبر / ايلول 2024

في إطار تنفيذ قرار مجلس الجامعة رقم 8988 في دورته غير العادية بتاريخ 2024/1/17 المعنون "دعم جمهورية الصومال الفيدرالية في مواجهة الاعتداء على سيادتها ووحدة أراضيها"، والفقرة العاشرة من القرار التي نصت على: " *الطلب من الأمين العام تشكيل مجموعة عمل على المستوى الوزاري لمتابعة تنفيذ القرار، بما في ذلك من خلال التواصل مع* عواصم الشركاء الدوليين والإقليميين في هذا الصدد"،

وفي ضوء نتائج الاجتماع الثاني لمجموعة العمل الوزارية العربية الذي عقد بتاريخ 14 مايو/أيار 2024 على هامش القمة العربية في البحرين وما تضمنته من توصية بعقد الاجتماع الثالث لهذه اللجنة على هامش اجتماعات مجلس الجامعة دورة سبتمبر/أيلول 2024 لتنسيق التحركات المطلوبة عربياً لدعم المطالب الصومالية المشروعة، وقرار القمة العربية في البحرين رقم 864 بتاريخ 2024/5/16 بشأن دعم جمهورية الصومال الفيدرالية

وبعد الاستماع إلى عرض شامل من معالي السيد أحمد معلم فقي وزير الشئون الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية الصومال الفيدرالية حول تطورات الأوضاع في أعقاب توقيع جمهورية اثيوبيا الفيدرالية وإقليم "أرض الصومال" على مذكرة تفاهم في 1 يناير 2024 اعتبرتها جمهورية الصومال باطلة ولاغية وغير مقبولة وانتهاكا صارخا لمبادئ القانون الدولي، ومهددة لسيادة ووحدة أراضي جمهورية الصومال، وعلاقات حسن الجوار والتعايش السلمي والاستقرار في المنطقة،

وفي ضوء العرض المقدم من معالي السيد الأمين العام، ومداخلات السادة وزراء الخارجية ورؤساء وفود الدول أعضاء المجموعة،

أكدت المجموعة الوزارية على ما يلي:

1- التضامن العربي الكامل مع حق جمهورية الصومال الفيدرالية في مواجهة أي انتهاك لسيادتها ووحدة أراضيها، ورفض مذكرة التفاهم المشار إليها وأية آثار قانونية أو سياسية أو تجارية أو عسكرية مترتبة عليها.

2- أن إقليم "أرض الصومال" جزء لا يتجزأ من جمهورية الصومال الفيدرالية استنادا لميثاق جامعة الدول العربية ومبادئه، وميثاق الأمم المتحدة، وأي ترتيبات متعلقة بهذا الإقليم ينبغي أن تكون ناتجة عن الحوار السياسي فيما بين أبناء الشعب الصومالي الواحد.

3- أخذ العلم بالجهود المبذولة في هذا الشأن من حكومة جمهورية الصومال الفيدرالية والتي شملت من جملة أمور التعاقد مع مكتب استشاري دولي لمساعدة الصومال على تزويد صناعة القرار الدولي بالحقائق القانونية والسياسية وكذلك توضيح ما تمثله مذكرة التفاهم المذكورة من تهديد لسيادة الصومال ووحدته وسلامة أراضيه.

4- ضرورة مشاركة جامعة الدول العربية في أي جهد صومالي أو عربي او أفريقي للدفاع عن سيادة الصومال في مواجهة مذكرة التفاهم المذكورة ودعم جهود المصالحة الوطنية بما يحفظ وحدة البلاد وسلامة أراضيها.

5- عقد الاجتماع الرابع للمجموعة الوزارية على هامش أعمال مجلس الجامعة في دورة مارس/آذار 2025 لتنسيق التحركات المطلوبة عربياً لدعم المطالب الصومالية المشروعة.